مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
العدد التاسع والعشرون، 2023

أثر أهم مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

د. آمال احمد ابو عبودة *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): a.aboaboda@gmail.com

The Impact of the Most Important Foreign Trade Indicators on Growth the Economy In Libya During the Period 2000-2020

Amal Ahmed Aboaboda*
Department of Economics, Faculty of Economic and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام: 25-07-2023 تاريخ القبول: 04-09-2023 تاريخ النشر: 19-09-2023

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل واقع التجارة الخارجية في ليبيا ومعرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي، والتعرف على مؤشرات تطور التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي وتتبع مراحل تطور سياساته التجارية خلال فترة الدراسة وتوضيح الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية الناتجة عن زيادة أو انخفاض الصادرات والواردات الاقتصاد الليبي. وتستند المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي في إطار العرض النظري والمنهج الكمي لتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا الفترة 2000-2020، كما تستخدم الدراسة أسلوب التحليل القياسي لاختبار وتحليل التأثيرات المختلفة للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، للتعرف على نقاط القوة والضعف فيها. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج:

1. حقق الميزان التجاري فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة، فقد تراوح ما بين 51089.0 مليون دينار سنة 2008 كحد أعلى و2515.0 مليون دينار كحد أدنى سنة 2002 خلال فترة الدراسة. ويعود ذلك إلى أن هناك أتجاه يشير إلى وجود علاقة بين تحركات ميزان المدفوعات وبين تحركات الميزان التجاري عن طريق الصادرات والواردات..
2. تراوح نصيب الفرد من التجارة الخارجية في ليبيا بين حد أعلى بلغ نحو 10356.36 دينار سنة 2014 وحد أدنى بلغ نحو1553.79 دينار سنة 2001، ويقدر الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو 8802.57 دينار، وقدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية بنحو 9004.54 دينار خلال الفترة الدراسة، ويدل ذلك على انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.
3. يتراوح معدل التغطية للاقتصاد الليبي بين نحو 336.91% كحد أعلى سنة 2006 وبين 63.45% كحد أدنى سنة 2014، وقدر متوسط معدل التغطية بنحو 192.68% خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة تعكس انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للواردات.
4. وجود علاقة سببية باتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذلك أن الصادرات له اثر ايجابي وواضح على الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معامل التحديد في تفسير محددات تدفقات 63.3% التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالرغم من اختلاف معنويات المتغيرات التفسيرية. وأن إشارة المتغيرين موجبة، بحيث تسعى ليبيا إلى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول المتقدمة.

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، النموذج القياسي، الميزان التجاري، الاقتصاد الليبي

Abstract:

The study aims to analyze the reality of foreign trade in Libya and know its contribution to economic growth, identify indicators of the development of foreign trade of the Libyan economy, track the stages of development of its trade policies during the study period, and clarify the positive and negative economic effects resulting from the increase or decrease in exports and imports of the Libyan economy. The methodology is based on the descriptive analytical approach within the framework of theoretical presentation and the quantitative approach to analyze the impact of foreign trade on economic growth in Libya during the period 2000-2020. The study also uses the econometric analysis method to test and analyze the various effects of foreign trade on economic growth, to identify its strengths and weaknesses. The study concluded with the most important results.

1. The trade balance achieved a surplus in most years of the study period. It ranged between 51089.0 million dinars in 2008 as a maximum and 2515.0 million dinars as a minimum in 2002 during the study period. This is due to the fact that one direction expresses the existence of a relationship between the movements of the balance of payments and the movements of the balance of trade through exports and imports.
2. The per capita share of foreign trade in Libya ranged between a maximum of about 10,356.36 dinars in 2014 and a minimum of about 1,553.79 dinars in 2001. The difference between the upper and lower limits is estimated at about 8,802.57 dinars, and the average per capita share of foreign trade was estimated at about 9,004.54 dinars during the study period, this indicates the openness of the Libyan economy to the outside world.
3. The coverage rate of the Libyan economy ranges between about 336.91% as a maximum in 2006 and a minimum of 63.45% in 2014. The average coverage rate was estimated at about 192.68% during the study period, and this percentage reflects the decline in the value of exports relative to imports.
4. The analysis shows that there is a two-way causal relationship between exports and economic growth, as well as that exports have a positive and clear impact on the gross domestic product. The coefficient of determination in interpreting the determinants of foreign trade flows (exports and imports) is high, despite the difference in the significance of the explanatory variables. The sign of the two variables is positive as expected, as Libya seeks to increase its commodity exports to countries experiencing economic prosperity.

Keywords: foreign trade, economic growth, standard model, Trade balance, Libyan economy.

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً ورئيسياً بين الدول في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتامين حاجاتها من الصادرات والواردات والسلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وتعتمد التجارة الخارجية الليبية على الصادرات النفطية، إذ يشكل النفط 95% من عائدات الصادرات ومن ايرادات الميزانية العامة أما النسبة الباقية 5% فهي عبارة عن صادرات غير نفطية (منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2015، ص 4). وقد تم استخدام بعض المؤشرات الهامة للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي في التحليل مثل صافي الميزان التجاري، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، معدل التغطية، معدل التبادل الدولي، الميل المتوسط لكل من التجارة الخارجية، والصادرات والواردات، وذلك على المستوي الوطني. والتعرف على مدى قدرة وتفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت ليبيا من تغيرات في الصادرات

والواردات والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2000-2020، وتجدر الاشارة إلى أن مصطلح الصادرات المقصود به في هذه الدراسة إجمالي الصادرات السلعية والصادرات النفطية.

المشكلة البحثية:

تظهر مؤشرات التجارة الخارجية الليبية مع العالم الخارجي الاعتماد على الصادرات النفطية في تغطية احتياجاتها من الواردات السلعية والخدمية، وتدني الصادرات غير النفطية، حيث أن الصادرات النفطية قابل للنضوب غير متجددة، وبالتالي ينبغي توجيه السياسة التجارية بما يحقق تنويع وتشجيع الصادرات غير النفطية وكذلك انتهاج سياسة إحلال الواردات من خلال تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا. لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة أهم مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) للاقتصاد الليبي وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020، بحيث يمكن استخدام هذه المؤشرات كأدوات لتوجيه السياسة التجارية للاقتصاد الليبي نحو تحقيق ذلك.

وبالتالي فإن التساؤل الرئيسي هو: هل تتوافق مؤشرات التجارة الخارجية مع بعضها أم أن هناك البعض متعارض؟

ويشتق من صميم هذا التساؤل أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها:

- هل تكفي بعض المؤشرات لتفسير التغيرات في الاقتصاد الليبي أو ضرورة استخدمها جميعاً؟،
- ما هو أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

تقودنا الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها إلى طرح الفرضية الاتية:

مؤشرات التجارة الخارجية في ليبيا توثر على النمو الاقتصادي ولكنها لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها باستعراض الاتي:

- إثراء الأدبيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- فتح المجال أمام الباحثين لتناول العديد من النقاط ذات العلاقة بالموضوع.
- رصد وتحليل ظاهرة التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في ليبيا.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في توجيه التجارة الخارجية نحو المستقبل المنظور.

1. مفاهيم وأدبيات التجارة الخارجية وأهم مؤشراتها:

1.1 مفاهيم وأدبيات التجارة الخارجية:

1.1.1 مفهوم التجارة الخارجية:

أستخدم لفظ التجارة الخارجية لأول عندما سادت فيها نظرية التجارة الخارجية في الدول الصناعية، وهى تبحث عن منافذ خارجية لتصدير وتوريد السلع والخدمات، والمواد الاولية ، وتلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في العلاقات الخارجية للدول من خلال استهلاك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة. لذا فإن التجارة الخارجية تعني التدفقات السلعية والخدمية وعناصر الإنتاج عبر الحدود دولة معينة. (الكرم، 2021، ص 87) كما تعتبر التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي بالرغم من أنها بالغة التعقيد، ذلك لتأثيراتها على قطاعات الاقتصاد الأخرى. فالعلاقات التجارية الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات المتعددة حتى خروج

السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول على العملات الأجنبية الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في الدول، ثم وبالضرورة تمتد آثارها المباشرة على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة. (السيد، 1998، ص 90)

يعد الانفتاح الخارجي من أهم ادوات سياسة تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، من كافة القيود والعقبات، التي تشمل الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية. ويمكن الاستدلال بالانفتاح التجاري بعدة مؤشرات للتجارة الخارجية، وغالباً ما يعكس الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الأسواق الخارجية. (الزيد، وآخرون، 2020، ص 88)

2.1.1 أهمية التجارة الخارجية:

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة بين الاقتصادات النامية نظراً لأهميته في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تعد هدفاً رئيسياً لمعظم الدول النامية وخاصة الدول التي تعاني من عجز الميزان التجاري كنتيجة لزيادة الواردات. (عماره، وآخرون، 2021، ص 1335)

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لما لها من أهمية تتمثل في ربط الدول مع بعضها البعض باعتبارها اداة لتصريف الانتاج للسوق الدولية واعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول المنتجة في السوق الدولي، وذلك لارتباط التجارة الخارجية بالإمكانيات المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على العملات الاجنبية الصعبة وأثرها على الميزان التجاري. وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تحقيق توازن قوى الطلب والعرض في السوق المحلي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. (عبد اللطيف، 2017، ص 921)

لقد أشارت المدرسة الكلاسيكية بوجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، أي أن الزيادة أو التوسع في الصادرات يعزز من مبدأ التخصص في الانتاج السلعي ومن ثم يمكن للدولة التوجه نحو الصادرات مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج، وبالتالي فإن دور التجارة الخارجية يمكن أن يحرك عجلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العالقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية. (بن صالح، امقيق، 2015، ص 131)

2.1 أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم المواضيع التي تهتم بها السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن يكون لها تأثيرات داخلية وخارجية مباشرة على حركة النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم، فقد واجهت العديد من الدول العديد من مشاكل التجارة مع العالم الخارجي فعملت جاهدة على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها من السلع الرأسمالية، وقد تغلبت هذه الدول على مشاكلها وخرجت من أزمتها واصبحت معدلات نموها مرتفعة بما يؤدي إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية الاقتصادية. (طاهر، 1998، ص219) ترجع أهمية مؤشرات التجارة الخارجية إلي أنه يمكن من خلالها التعرف على حال مقتصد الدول من حيث الضعف والقوة ، وإلى أي أتجاه يسير هذا المقتصد، ومدي تأثيره وتأثره بالتغيرات العالمية، لذا تستخدم الدول العديد من المقاييس والمؤشرات في دراسة وتحليل التجارة الخارجية وفيما يلي أهمها:

1.2.1 مؤشرات التجارة الخارجية المستقلة:

1.1.2.1 صافي الميزان التجاري :

يشير الميزان التجاري إلى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الميزان التجاري، ويمكن احتسابه وفق المعادلة الاتية:

$$TB = X - M$$

حيث أن TB تمثل الميزان التجاري.

X تمثل الصادرات.

M تمثل الواردات.

ويقيس هذا المؤشر نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري ومعرفة ما مدى قدرة الدولة على تغطية معالجة أوجه الاختلالات.

2.1.2.1 التجارة الخارجية:

لإيجاد معادلة التجارة الخارجية هي:

$$M+FT =X$$

حيث أن FT تمثل التجارة الخارجية.

ويقيس هذا المؤشر قيمة التجارة الخارجية لاستخدمها عند مقارنة العلاقات الدولية والاتفاقيات الدولية.

3.1.2.1 نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يشير هذا المؤشر إلى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية منسوبا لعدد السكان، ويحتسب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية: (العفيفي، النجار، 2018، ص 1769)

$$PO \div OFT = (X + M)$$

حيث أن OFT تمثل نصيب الفرد من التجارة الخارجية، PO تمثل عدد السكان.

ويمكن ايجاد نصيب الفرد من الصادرات أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الصادرات، ويتم الحصول عليه وفق المعادلة الاتية:

$$PO \div OX = X$$

حيث OX تمثل نصيب الفرد من الصادرات.

ويمكن ايجاد نصيب الفرد من الواردات وهو متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الواردات، ويتم الحصول عليه وفق المعادلة الاتية:

$$PO \div OM = M$$

حيث أن OM تمثل نصيب الفرد من الواردات.

وتقيس هذه المؤشرات مقارنة حجم كل من التجارة الخارجية والصادرات والواردات إلى عدد السكان فكلما زاد عدد السكان قل حجم التجارة الخارجية والعكس صحيح.

4.1.2.1 معدل التغطية:

يشير هذا المؤشر عند التعرف على نسبية الصادرات بالنسبة للواردات، ويتم الحصول عليه وفق المعادلة الاتية: (العفيفي، النجار، 2018، ص 1771)

$$M) \cdot 100 \div q = (X$$

حيث أن q تمثل معدل التغطية.

ويقيس هذا المؤشر عند تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات ومدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها.

5.1.2.1 معدل التبادل الدولي الصافي :

بشير هذا المؤشر إلى التبادل الدولي بين الدول وذلك باستخدام الارقام القياسية للصادرات والواردات، ويحتسب وفق المعادلة الاتية:

$$INM) \cdot 100 \div Z = (INX$$

حيث أن Z تمثل معدل التبادل الصافي، INX تمثل لرقم القياسي للصادرات، INM تمثل الرقم القياسي للواردات.

ويقيس هذا المؤشر عندما تتم عملية تبادل التجارة بين الدولة وأخرى بمعرفة النسبة بين قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة. وفى حالة تعدد السلع المصدرة والمستوردة فإن معدل التبادل الدولي يعبر عن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات واتجاهات هذه العلاقة.

2.2.1 مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي:

1.2.2.1 الميل المتوسط للتجارة الخارجية:

يطلق علية معامل التجارة الخارجية أو معدل الانفتاح، وهو يلعب هذا المؤشر دوراً هاماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية ويمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية لقيمة الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي. وتعتبر التجارة عاملاً رئيسياً من عوامل تحديد الدخل الوطني وتزداد أهمية هذا العامل كلما أرتفع نصيب التجارة من الدخل الوطني حيث تساهم حصيلة الصادرات في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة القدرة الاستيرادية للدولة. ويحتسب الميل المتوسط للتجارة الخارجية على النحو التالي:

$$Y) \cdot 100 \div APFT = (FT$$

حيث أن APFT تمثل الميل المتوسط للتجارة الخارجية.

ويتم احتساب معامل التجارة الخارجية بقسمة قيمة التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، وهذا يعني زيادة أثر العوامل والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني وذلك في ظل الاعتماد على تصدير النفط الخام، حيث أن انخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية، والذي بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية. كلما بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، وهذا يعني زيادة أثر العوامل والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني وذلك في ظل الاعتماد على تصدير النفط الخام، حيث أن انخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية، والذي بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية.

اما الميل المتوسط للصادرات وهو معدل اعتماد الدولة على العالم الخارجي ويساوى خارج قسمة قيمة الصادرات للدولة على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدولة. ويحتسب الميل المتوسط للصادرات على النحو التالي:

$$Y) \cdot 100 \div APX= (X$$

حيث أن APX تمثل الميل المتوسط للصادرات وهي نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

يقيس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير ويلاحظ أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير.

وكذلك الميل المتوسط للواردات والذي يطلق عليه اصطلاحا بمعدل التبعية، وهو معدل تعتمد عليه الدولة على علاقتها بالعالم الخارجي، ويحتسب الميل المتوسط للصادرات على النحو التالي:

$$APM = (M \div Y) \cdot 100$$

حيث أن APM تمثل الميل المتوسط للواردات وهى نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة معدل الانفتاح، أي الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي في توفير ما يحتاج إليه من السلع، أي زيادة الإنفاق على الواردات وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني بالسالب.

2.2.2.1 الميل الحدي للتجارة الخارجية:

يقيس علاقة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي، وتوجد له صورتين الميل الحدي للصادرات والميل الحدي للواردات:

$$MPFT = (\Delta FT \div \Delta Y) \cdot 100$$

حيث أن MPFT تمثل الميل الحدي للتجارة الخارجية، ΔFT تمثل التغير في التجارة الخارجية، ΔY تمثل التغير في الناتج المحلي الاجمالي

أما الميل الحدي للصادرات وهو يقيس مقدار التغير في الصادرات إلى التغير في الناتج المحلي الاجمالي، ويشير هذا المؤشر إلى المعادلة الاتية:

$$MPX = (\Delta X \div \Delta Y) \cdot 100$$

حيث أن MPX تمثل الميل الحدي للصادرات، ΔX تمثل التغير في الصادرات.

ويطلق علية اصطلاحا نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات حيث يعبر عن التغيرات الحاصلة في الصادرات إلى التغيرات الحاصلة في الواردات، وتمول الواردات السلعية المختلفة عن طريق حصيلة الصادرات.

أما الميل الحدي للواردات الذي يشير إلى الدرجة التي يفضل بها السكان انفاق الزيادات المحققة في الناتج المحلي الاجمالي على استيراد سلع اجنبية وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد الدولة على الواردات.

$$MPM = (\Delta M \div \Delta Y) \cdot 100$$

حيث أن MPM تمثل الميل الحدي للواردات، ΔM تمثل التغير في الواردات.

كلما زاد الميل الحدي للواردات كلما زاد الجزء المخصص من الدخل القومي للاستيراد الأمر الذى يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد، حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل القومي للإنفاق على السلع المحلية وبالتالي ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الوطني.

4.1 النمو الاقتصادي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أحد أهم محددات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين، حيث تعتمد صادرات دولة ما بشكل كبير على مستوى دخل الدولة وشركائها التجاريين باعتبار أن ارتفاع مستوى دخل الدولة يشير إلى الطلب على السلع الأولية والاستهلاكية، حيث تلجأ إلى الاستيراد من الأسواق العالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي ودفع حركة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة. (اسماعيل، محمود، 2018، ص 20)

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن هذا التعريف ينبغي التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيراً ما يزيد الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما، غير أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً، وعلى ذلك فإن: (عمرو، 2010، ص 146)

$$Y = Y'' - PO$$

حيث أن Y تمثل معدل النمو الاقتصادي، "Y تمثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، PO تمثل معدل النمو السكاني.

لذلك يتعين على الدول أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن ينتج عنها أي تقدم، والجدير بالذكر فإن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من الناحية الاسمية لذا لابد من استبعاد معدل التضخم، وبذلك تكون المعادلة:

$$G'' = \Delta PO - In$$

حيث أن "G تمثل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ΔPO تمثل معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي، In تمثل معدل التضخم.

تتحقق زيادة معدل النمو في المدى الطويل في حالة أن الزيادة مستمر وحقيقية وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تم تتبع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة متقدمة سوف تكون اتجاهاتها مستمرة نحو الزيادة حتى في حالة استبعاد أثر التضخم، أي أن يتطلب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي وهو يحدث نتيجة لعوامل عرضية، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

2. تطور مؤشرات التجارة الخارجية في ليبيا:

يتصف الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً صغير الحجم نسبياً يعتمد على مورد طبيعي ناضب هو النفط كمصدر للدخل الوطني وبالتالي فإن الصادرات غير النفطية تمثل جزءاً بسيطاً إذا قورن بالصادرات النفطية وأن الصادرات ما هي إلا صفقات لا تعبِّر عن الصادرات من السلع والخدمات الوطنية. وتجدر الاشارة إلى أن التغيُّر في أسعار النفط يؤثر بصورة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لتأثير الاقتصاد الليبي بقطاع النفط. (طاهر، 1989، ص 219)

1.2 صافي الميزان التجاري في ليبيا:

ترتبط قيمة التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات) في ليبيا بشكل وثيق مع تقلبات أسعار النفط، أي أن هناك هيمنة للصادرات النفطية على الانشطة التصديرية في ليبيا، ولكن هذا الفائض لا يعكس أو يعبِّر عن كفاءة وأداء اقتصادي مادام أنه متحقق من تصدير سلعة أولية ريعية. والجدير بالذكر أن أثر هذا الواقع في رسم اتجاهات ومسارات التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية لم يكن دائماً من ضمن أولويات السياسات الاقتصادية في ليبيا، بالرغم من

أن معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج تعتبر مرتفعة أي أنه كلما ارتفعت نسبة هذا المعدل كلما دل ذلك على قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير مما ترتب على ذلك إزالة بعض المشاكل والعوائق أمام تدفقات السلع والخدمات، خاصة وأن الواردات السلعية المختلفة تمول عن طريق حصيلة الصادرات.

من خلال تتبع البيانات في الجدول رقم (1) يلاحظ أن الصادرات قد زادت من 6160.0 مليون دينار سنة 2000 إلى 14294.5 مليون دينار سنة 2020. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات بسبب تحديد سقف أنتاج النفط من قبل منظمة الأوبك وانخفاض أسعار النفط الدولية، حيث زاد معدل نمو الصادرات إلى 230.67% سنة 2012 وهو أكبر معدل حققته الصادرات خلال فترة الدراسة، تم أنخفض إلى 64.83-% سنة 2020، وقد سجل متوسط نمو الصادرات خلال الفترة 2000-2020 نحو 38.67-%. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ومن أهمها الارتفاع غير المسبوق في الصادرات بسبب الارتفاع في أسعار النفط الخام في السوق العالمية مند سنة 2008، إضافة إلى تعديل بعض التشريعات في مجال التجارة الخارجية منها القرار رقم (9) لسنة 2008 بشأن تنظيم الصادرات والواردات. (مصرف ليبيا المركزي، 2008، ص 50)

لقد حققت الواردات الليبية زيادة مستمرة خلال الفترة 2000-2020، فقد زادت من 2106.0 مليون دينار سنة 2000 إلى 3188.1 مليون دينار سنة 2010، تم انخفضت إلى 1366.4 مليون دينار سنة 2011 تم عاودت وزادت إلى أن وصلت إلى 19413.83 مليون دينار سنة 2020، حيث زاد معدل نمو الواردات من 37.46% سنة 2001 إلى 227.91% سنة 2002 وأستمر المعدل في التذبذب نزولاً وصعوداً حتى وصل إلى 135.97% سنة 2012 وهو اكبر معدل حققته الواردات خلال فترة الدراسة، تم أنخفض إلى 22.12- سنة 2020، وقد سجل متوسط نمو الواردات خلال الفترة 2000-2020 نحو 21.07-%، ويرجع لهذه الزيادات في حجم الواردات إلى إلغاء العمل بنظام الميزانية الاستيرادية في سنة 2002، ورفع جزء كبير من القيود على التحويل والسماح للنشاط الخاص بالاستيراد، بالإضافة إلى إنتاج الدولة سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف. (أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2006، ص16)

جدول (1) صافي الميزان التجاري وقيمة التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

(بالمليون دينار)

السنة	الصادرات 1	معدل نمو الصادرات %	الواردات 2	معدل نمو الواردات %	صافي الميزان التجاري 2-1	معدل نمو الميزان التجاري %	التجارة الخارجية
2000	6160.0	-	2106.0	-	4054.0	-	8266
2001	5410.0	-12.18	2895.0	37.46	2515.0	-37.96	8305
2002	13291.0	145.67	9493.0	227.91	3798.0	51.01	22784
2003	19720.0	48.37	9386.0	-1.13	10334.0	172.09	29106
2004	27982.0	41.90	13110.0	39.68	14872.0	43.91	41092
2005	42836.0	53.08	15683.0	19.63	27153.0	82.58	58519

72785	45.35	39467.0	6.22	16659.0	31.03	56126.0	2006
83424	1.42	40028.0	30.25	21698.0	9.98	61726.0	2007
102965	27.63	51089.0	19.54	25938.0	24.79	77027.0	2008
73822	-63.17	18816.0	6.03	27503.0	-39.87	46319.0	2009
93539	47.62	27777.0	15.92	31881.0	33.12	61658.0	2010
36918	-65.48	9590.0	-57.14	13664.0	-62.29	23254.0	2011
109136	365.59	44650.0	135.97	32243.0	230.67	76893.0	2012
101684.6	-65.96	15199.7	34.11	43242.0	-23.99	58442.6	2013
63142.7	-7.10	-14120.7	-10.66	38631.7	-58.06	24511.0	2014
37681.4	-45.56	-7687.6	-41.28	22684.5	-38.82	14996.9	2015
21449	-65.59	-2645.0	-46.89	12047.0	-37.31	9402.0	2016
40894.8	336.62	11548.6	21.80	14673.1	178.89	26221.7	2017
59728.3	100.58	23164.5	24.28	18235.9	58.24	41492.4	2018
65431.6	-31.58	15848.8	35.95	24791.4	-2.05	40640.2	2019
25420.3	-80.01	3168.6	-55.12	11125.8	-64.83	14294.5	2020
55052.08	-38.67	16224.4	-21.07	19413.83	-24.59	35638.2	متوسط الفترة

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل (1) تطور الصادرات والواردات في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

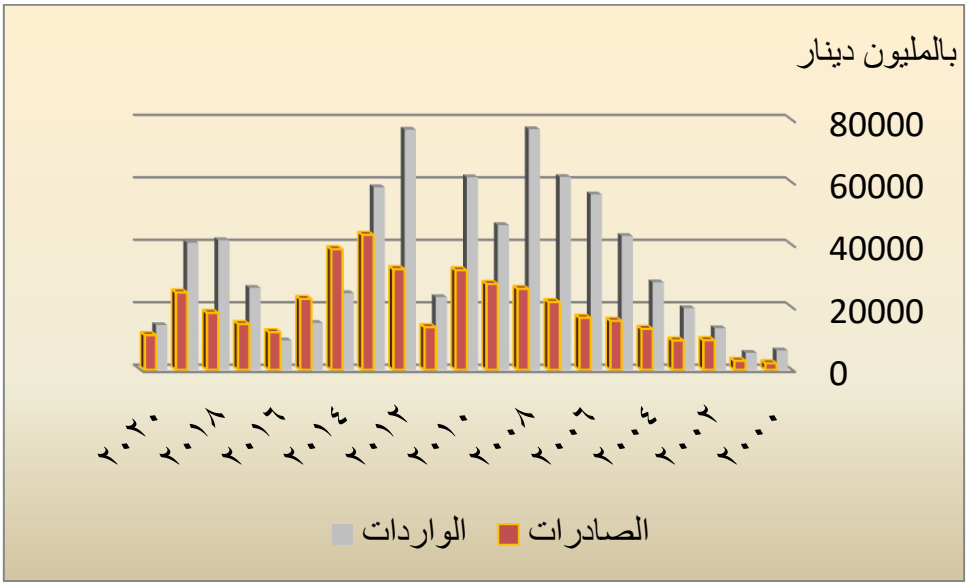

المصدر: الجدول رقم (1).

أما بالنسب للفائض المحقق في الميزان التجاري فقد تراوح ما بين 51089.0 مليون دينار سنة 2008 كحد أعلى الى 3168.6 مليون دينار سنة 2020 بالمقابل بلغت قيمة العجز بنحو 14120.7- و7687.6- و2645.0- للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي.

وقد أثر هذا الواقع في رسم اتجاهات ومسارات التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية لم تكن دائماً هي ضمن أولويات السياسات الاقتصادية في ليبيا، فالتوزيع الجغرافي للصادرات يمر عبر المسلك التقليدي (مصرف ليبيا المركزي، 2012، ص 97). والجدير بالذكر أن حجم الصادرات بمعناها النوعي والكيفي وليس بمعناها الشامل، وبالتالي يتم أتخاذ خطوات التحول إلى قوة الاقتصاد التصديرية كحزمة واحدة. (المتوكل، 2004، ص 12)

2.2 قيمة التجارة الخارجية:

يعد قطاع التجارة الخارجية الليبية بمثابة المرآة العاكسة للهيكل الاقتصادي ودرجة انفتاحه ونموه، إذ فيما تتميز الدول المتقدمة بهيكل متوازن في قطاعها الخارجي، يعكس تنوع الاقتصاد الداخلي وتوازن هياكله الإنتاجية، فإن ليبيا تتسم بهياكل إنتاجية غير متوازنة، يعبر عنها في صورة السلع الأولية، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الواردات في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات. (عز الدين، 2003، ص 3) وترتبط التجارة الخارجية في ليبيا (مجموع الصادرات والواردات) بشكل وثيق مع تقلبات أسعار النفط، فقد تراوحت ما بين 8266.0 مليون دينار سنة 2000 كحد أدنى و101684.6 مليون دينار سنة 2013 كحد أعلى، أن سبب أنخفض قيمة التجارة الخارجية سنة 2000.

يعود الانخفاض الحاد في أسعار النفط الدولية، في حين ارتفعت قيمة التجارة بعد سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار النفط (مصرف ليبيا المركزي، 2005، ص 82) وبهذا يمكن ملاحظة هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري في ليبيا التي أخفت في طياتها تناقضات بين قيم الميزان التجاري وجود الفوائض بنسب مختلفة وواضحة وبين العجز المحقق في عدد بسيط جداً من السنوات خلال 2000-2020.

3.2 متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يقصد به متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة التجارة الخارجية، منسوباً لعدد السكان، وتشير بيانات جدول (2) إلي أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية في ليبيا تراوح بين حد أعلى بلغ نحو 10356.36دينار سنة 2014 وحد أدنى بلغ نحو1553.79 دينار سنة 2001، ويقدر الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو 8802.57 دينار، وقدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية بنحو 9004.54 دينار خلال الفترة الدراسة، ويدل ذلك على انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.

كما يمكن إيجاد نصيب الفرد من الصادرات أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة الصادرات، إن متوسط تحمل الفرد من الصادرات في ليبيا تراوح بين حد أعلى بلغ نحو 13101.55 دينار سنة 2012 وحد أدنى بلغ نحو 1012.16 دينار سنة 2001، ويقدر الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو299.39 دينار، وقدر متوسط تحمل الفرد من الصادرات بنحو5835.81 دينار خلال فترة الدراسة. أما نصيب الفرد من الواردات في ليبيا تراوح بين حد أعلى بلغ نحو 7225.06 دينار سنة 2013 وحد أدنى بلغ نحو 402.52 دينار سنة 2000، ويبلغ الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو 6822.54 دينار من قيمة الحد الأدنى للواردات. وقد قدر متوسط نصيب الفرد من

الواردات بنحو 3168.64 دينار خلال الفترة 2000-2020، ويعود ذلك على أن قيمة الصادرات أي أكثر من الواردات.

جدول (2) أهم مؤشرات التجارة الخارجية المستقلة في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

السنة	**نصيب الفرد** (بالمليون دينار)			معدل التغطية %	معدل التبادل %
	من التجارة الخارجية	من الصادرات	من الواردات		
2000	1579.89	1177.37	402.52	292.50	139.22
2001	1553.79	1012.16	541.63	186.87	88.95
2002	4215.36	2459.02	1756.34	140.01	66.64
2003	5251.89	3558.28	1693.61	210.10	100.00
2004	7225.60	4920.34	2305.26	213.44	101.59
2005	10025.53	7338.70	2686.83	273.14	130.00
2006	12185.67	9396.62	2789.05	336.91	160.36
2007	13682.79	10124.00	3558.80	284.48	135.40
2008	16532.59	12367.85	4164.74	296.97	141.34
2009	11607.23	7282.86	4324.37	168.41	80.16
2010	14410.57	9499.00	4911.57	193.40	92.05
2011	5966.06	3757.92	2208.14	170.18	81.00
2012	18595.33	13101.55	5493.78	238.48	113.51
2013	16989.91	9764.85	7225.06	135.15	64.33
2014	10356.36	4020.17	6336.18	63.45	30.20
2015	6085.50	2421.98	3663.52	66.11	31.47
2016	3414.36	1496.66	1917.70	78.04	37.15
2017	6411.85	4111.27	2300.58	178.71	85.06
2018	9221.60	6406.11	2815.49	227.53	68.44
2019	9960.66	6186.66	3774.00	163.93	78.02
2020	3820.88	2148.58	1672.30	128.48	65.15
متوسط الفترة	9004.45	5835.81	3168.64	192.68	90.00

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل (2) تطور نصيب الفرد من التجارة ومكوناتها

في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

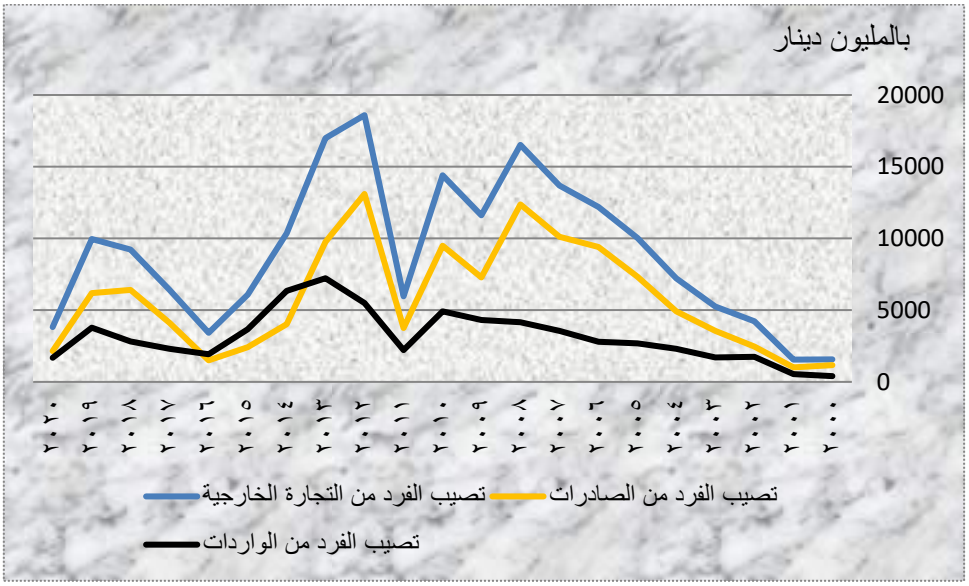

المصدر: الجدول رقم (2).

5.2 معدل التغطية:

من خلال تتبع الجدول رقم (2) يلاحظ أن معدل التغطية للاقتصاد الليبي، يتراوح بين نحو 63.45% كحد أعلى سنة 2014 ونحو 336.91%كحد أدنى سنة 2006، وقدر متوسط معدل التغطية بنحو 192.68 % خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة تعكس انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للواردات.

6.2 معدل التبادل الدولي الصافي:

من خلال الجدول (2) يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري تتراوح ما بين 160.36 كحد أعلى سنة 2006 ونحو 30.2% سنة 2014 كحد أدنى، وقد بلغ متوسط معدل التبادل التجاري 90.00% خلال الفترة 2000–2020، وهذا يعكس انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الامريكي.

أي انه في حالة زيادة المعدل التبادل الصافي عن 100 وارتفاع الصادرات بالنسبة لقيم الواردات بمعنى شراء كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التي كانت مصدرة من قبل وبذلك يزداد الدخل الوطني. يتحسن الوضع الاقتصادي بالنسبة للتعامل الخارجي الليبي، الأمر الذى يعنى أن الدولة تستطيع وتبدو معدلات التبادل الدولي في ليبيا أكثر وضوحا، حيث تشكل الصادرات النفطية جانبا هاما من جملة الصادرات، وبالتالي تؤثر على مستوى الدخل الوطني، ومما لا شك فيه أن تقلبات معدلات التبادل الدولي تؤدى إلى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات وهو ما يؤثر على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، لذلك فإن العمل على تحسين معدل التبادل الدولي يجب أن يكون هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة.

الشكل (3) تطور معدلات التغطية والتبادل التجاري

في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

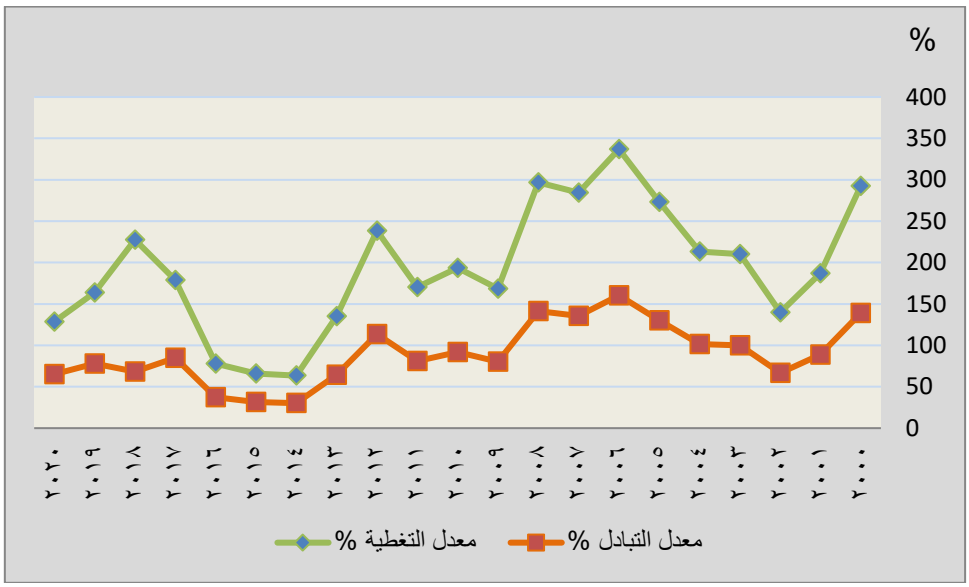

المصدر: الجدول رقم (2).

3.7.2 الميل المتوسط للتجارة الخارجية:

يطلق على الميل المتوسط للتجارة الخارجية أحيانا بمعامل التجارة الخارجية أو معدل الانفتاح الاقتصادي على الخارج وهو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن الميل المتوسط للتجارة الخارجية كمتوسط خلال الفترة 2000–2020 الذي يعبر عن معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، فقد تراوح الميل المتوسط للتجارة الخارجية بين 165.99% سنة 2019 كحد أعلى ونحو 39.64% سنة 2000 كحد أدنى، على الرغم من ارتفاع نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن انخفاض قيمة الواردات وارتفاع الناتج المحلي كان له تأثيرا فاق تأثير الميل المتوسط للتجارة الخارجية مما أدى إلى انخفاضه. كما يلاحظ ايضا أن الميل المتوسط للتجارة الخارجية في ليبيا كان متذبذب خلال الفترة 2000–2020، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. ولكن زيادة كل من الصادرات والواردات كان لهم التأثير الأكبر في ذلك، وقد تحقق ذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما نسبة الواردات فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى الرغم من زيادة الواردات بصورة مستمرة.

1.7.2 الميل المتوسط للصادرات:

تعد الصادرات من أبرز قطاعات الاقتصاد الليبي، وتعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات النفط الخام، وهو خاضع للظروف السائدة في السوق العالمية، وبذلك فإن معدل نمو الاقتصادي يرتبط بهذه الظروف، تؤكد النظرية الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي دالة للصادرات، لذا فإن أي تنشيط أو تعطيل الصادرات سينعكس بالتأكيد إيجاباً أو سلباً على عملية النمو الاقتصادي.

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن الميل المتوسط للصادرات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وتتراوح النسبة بين 103.10% كحد أعلى سنة 2019 إلى 29.54% سنة 2000 كحد أدنى، كما يلاحظ ايضا

أن الميل المتوسط للتصدير كمتوسط خلال فترة الدراسة 2000-2020 قد بلغ نحو 65.09%، وذلك راجع للتقلبات في أسعار النفط، وهذا بدوره يعكس وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الليبي وذلك بسبب تركز صادراته على النفط الخام. هذا ويرتبط الميل المتوسط للتجارة الخارجية، والميل المتوسط للصادرات ارتباطاً قوياً بسبب الاثر المتبادل بينهما وعلى المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ويلاحظ أن قيمة المؤشرات المذكورة اخذت اتجاهاً متزايداً من بداية فترة الدراسة، حيث كانت الازمة الاقتصادية العالمية وارتفعت خلالها الاسعار ارتفاعاً ملحوظاً وتأثر بهذا الارتفاع كل من الواردات والصادرات.

2.7.2 الميل المتوسط للواردات:

تساهم الواردات في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال سيتراد للمعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة الاستغلال الموارد الاقتصادية وتنميتها، وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الواردات، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية التي تعاني منها العديد من الدول من توفرها. (محمد، 2008، ص 221)

من خلال تتبع بيانات الجدول رقم (3) يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الواردات في ليبيا تراوح بين 66.43% سنة 2014 كحد أعلى ونحو 10.10% سنة 2000 كحد أدنى، ويقدر الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو 56.10%، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو 65.86% خلال الفترة الدراسة، ويرجع الانخفاض التدريجي نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، وينبغي الاخذ في الاعتبار أن الناتج

جدول (3) الميل المتوسط والحدي للتجارة الخارجية ومكوناتها في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

السنة	الميل المتوسط %			الميل الحدي %		
	للتجارة الخارجية	للصادرات	للواردات	للتجارة الخارجية	للصادرات	للواردات
2000	39.64	29.54	10.10			
2001	42.45	27.65	14.80	3.03	58.18	61.21
2002	85.28	49.75	35.53	202.50	110.22	92.28
2003	91.72	62.15	29.58	126.04	128.17	-2.13
2004	102.69	69.93	32.76	144.69	99.73	44.95
2005	108.16	79.17	28.99	123.71	105.44	18.27
2006	95.12	73.35	21.77	63.64	59.28	4.35
2007	104.68	77.45	27.23	334.98	176.32	158.66
2008	124.57	93.19	31.38	660.84	517.45	143.39
2009	132.68	83.25	49.43	107.87	113.67	5.79
2010	130.58	86.08	44.51	123.28	95.90	27.37
2011	103.42	65.14	38.28	157.57	106.87	50.70
2012	135.51	95.48	40.04	161.06	119.63	41.43

507.10	850.64	343.54	55.18	74.57	129.75	2013
22.81	167.85	190.66	66.43	42.15	108.58	2014
181.94	108.55	290.49	45.93	30.37	76.30	2015
105.78	55.64	161.42	30.63	23.90	54.53	2016
111.70	715.43	827.13	35.20	62.91	98.11	2017
544.86	907.64	452.50	43.90	99.88	143.77	2018
308.49	40.10	268.39	62.89	103.10	165.99	2019
818.79	578.53	2397.32	29.47	37.87	67.34	2020
162.6	255.762	119.866	65.86	65.09	101.95	متوسط الفترة

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل (4) تطور الميل المتوسط للتجارة الخارجية ومكوناتها في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

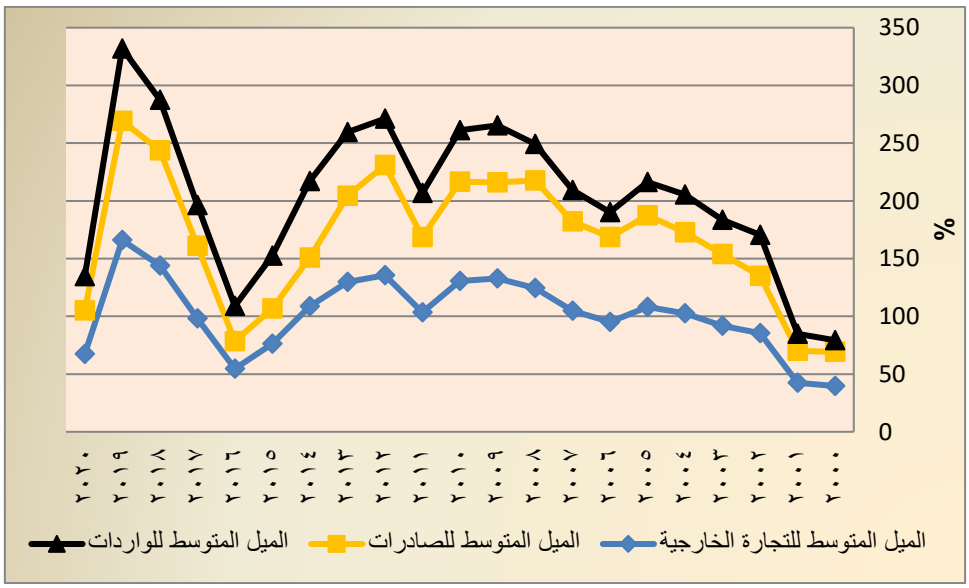

المصدر: الجدول رقم (3).

المحلي الإجمالي يتكون معظمه من إيرادات النفط الخام وبالتالي أن معدله يكون دائما مرتفعاً، وكلما زاد الميل الحدي للواردات كلما زاد الجزء المخصص من الدخل القومي للاستيراد الأمر الذى يؤدى إلى عواقب سيئة على الاقتصاد حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل القومي للإنفاق على السلع المحلية، وبالتالي ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الوطني.

كما يلاحظ ايضا أن الميل الحدي التجارة الخارجية تراوح بين أعلى نسبة له نحو 165.99% سنة 2019، بينما بلغ أقل نسبة له نحو 39.64% سنة 2000، وقد بلغ المتوسط 119.866% خلال فترة الدراسة. كما

يلاحظ ايضا أن الميل الحدي للصادرات تراوح بين أعلى نسبة له نحو 850.64% سنة 2013، بينما بلغ أقل نسبة له نحو 715.43% سنة 2017، وقد بلغ المتوسط 255.762% خلال فترة الدراسة. وهذا وتمتص الواردات جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات، أي أن كلما ارتفعت هذه النسبة دلَّ ذلك على زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وكذلك إلى انخفاض فائض الميزان التجاري، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات في الدولة منشأها دون ارتفاع الكميات المستوردة منها وتناقص عائدات الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط.

8.2 الميل الحدي للتجارة الخارجية:

لقد نفدت ليبيا نظراً لاحتساب تكاليف الإنتاج التي تشكِّل الواردات نسبة كبيرة منها خلال فترة زمنية طويلة لا يمكنها من مواكبة التغيرات في أسعار الصرف بأكثر من مرة خلال فترة زمنية قصيرة، بسبب تنفيد ليبيا سياسات متعددة لسعر الصرف أدت إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة لعدم التوازن في سوق الصرف الأجنبي وارتفاع المستوى العام لأسعار لمنتجات الوطنية مقابل مثيلاتها المستوردة، أضف إلى ذلك عدم مرونة التكاليف بشركات القطاع العام للاستجابة للتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف. (الفيتوري، 1992، ص 101) أما الميل الحدي للواردات تراوح بين أعلى نسبة له نحو 818.79% سنة 2020 بينما بلغ أقل نسبة له نحو 544.86% سنة 2018، وقد بلغ المتوسط 162.6% خلال فترة الدراسة. ويشير الميل الحدي للواردات إلى الدرجة التي يفضل بها السكان إنفاق الزيادات المحققة في الناتج المحلي الاجمالي على استيراد سلع اجنبية، وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك

الشكل (5) تطور الميل الحدي للتجارة الخارجية والصادرات والواردات في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

المصدر: الجدول رقم (3).

على زيادة اعتماد الدولة على الواردات. وكذلك زاد الجزء المخصص من الدخل للواردات الأمر الذى يؤدى إلى عواقب سيئة على الاقتصاد الوطني، حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل الوطني للإنفاق على السلعة المحلية، وبالتالي ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الاقتصادي.

في ضوء ما سبق من المؤشرات يتضح ان الاقتصاد الليبي بدأ في التراجع مند سنة 2011، ولم يتعافى إلا في السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث تحسنت مؤشرات التجارة الخارجية.

3. قياس أثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا:

1.3 وصف النموذج المقترح:

تمثل البيانات المستخدمة في الدراسة بسلسلة البيانات للمتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الاجمالي، في حين تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من الصادرات والواردات. لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في احتساب القيم النقدية المستخدمة في هذه الدراسة بالأسعار الجارية، ولقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 2000-2020 يمكن استخدم تحليل الانحدار المتعدد لإيجاد العلاقة بين متغير تابع ومتغيرات أخرى المستقلة، ويمكن التعبير عن ما مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، يقوم هذا النموذج على افتراض أن المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي Y هو دالة تتوقف على كل من المتغيرات المستقلة الصادرات X والواردات ولمعرفة ذلك قياسيا نأخذ صيغة الدالة التالية: (المختار، 2002، ص 97)

$$Y = f(X, M)$$

$$Y = \alpha + \beta_1 X + \beta_2 M$$

تكون إشارة المعلمات الآتية موجبة:

$$\beta_1 > 0 \ , \ \beta_2 > 0$$

2.3 اهمية النموذج القياسي المقترح:

قد تم إبراز أهمية التجارة الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي، ومن خلال اختيار مجموعة من المتغيرات (الصادرات والواردات) وقياس تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي، أي أن التجارة الخارجية يمكن أن ينظر إليها كمتغير مستقل في دالة الناتج المحلي الاجمالي، ويتم اختيار تأثير العلاقات الاقتصادية باستخدام النموذج الاقتصادي. والمتغيرات التي تم اختيارها في هذه الدراسة ليست هي كل العوامل أو المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، ولكن تم التركيز على هذه المتغيرات لاعتبارات اقتصادية وإحصائية. وتم قياس النموذج القياسي للحالة الليبية لاختبار العلاقة بين الصادرات والواردات وتأثيرها في معدل النمو الاقتصادي؛ وقد تم استخدام برمجة (Eviews.3) لقياس النموذج الانحدار البسيط.

3.3 تقدير النموذج القياسي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا:

يقدر النموذج القياسي تأثير التجارة الخارجية، على النمو الاقتصادي ممثلًا بالناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، ويتضمن هذا الجانب من الدراسة تقدير النموذج القياسي ونتائجه، وعند قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي كمؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة؛ والطاقة الإنتاجية من جهة أخرى. وبالتالي تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج، حيث يعد النمو الاقتصادي من أهم المعايير لازدهار ورفاهية المجتمع، ويعد مؤشر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات المستخدمة في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تساعد الاقتصاديون في اتخاذ توصياتهم وقرارتهم. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة التجارة الخارجية. وقد تمت عملية قياس النموذج باستخدام بيانات عن الاقتصاد الليبي التي تغطي الفترة 2000-2020.

وفيما يلي النموذج القياسي المعتمد على استخدام البيانات المؤثرة على النمو الاقتصادي وفي شكل صوره المعادلة الخطية آلاتية:

$$Y = 20028 + 0.536\ X + 1.60\ M$$

$$t= (1.96)^{*}\quad (1.84)^{*}\quad (2.65)^{**}$$

$$R\text{-}Sq = 63.3\% \qquad R\text{-}Sq(adj) = 59.2\%$$

$$.611F = 15.54 \qquad D\text{-}Watson =$$

تشير القيمة ما بين القوسين إلى القيمة t المحسوبة، كما تشير العلامة* إلى مستوى معنوية عند 05.0 و العلامة ** إلى مستوى معنوية عند 01.0.

ارتفاع معامل التحديد في تفسير محددات تدفقات 63.3% التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالرغم من اختلاف معنويات المتغيرات التفسيرية. كما أن إشارة المتغيرين موجبة كما هو متوقع، بحيث تسعى ليبيا إلى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول التي تشهد ازدهار اقتصادي. أضف إلى ذلك أن زيادة معدل النمو في الدولة المصدرة مما يدفع إلى تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، وهذا يشير إلى زيادة الصادرات السلعية للدولة التي تشهد ارتفاع معدلات النمو.

ومن خلال التحليل وجود علاقة سببية باتجاهين بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي وأن الصادرات والواردات لهم أثر ايجابي واضح على الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي في ليبيا.

ومن خلال نتائج المعادلة اتضح أن هناك علاقة ارتباط R-Sq بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بحيث كانت نسبة هذه العلاقة 63.3% وهذا يعني ان العلاقة قوية بأجود كثافة تركز نقاط المتغيرات المستقلة والتابعة حول

خط الانحدار، أما معامل التحديد R-Sq(adj) الذي يبين دلالة الاحصائية التي تفسر المتغير المستقل من المتغير التابع، حيث يبين ان قوة العلاقة 59.2% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (X وM) تؤثر في (Y).

من خلال تحليل البيانات اتضح ان M اكثر مرونة في حين ان GDP عديم المرونة بسبب أن t الجدولية اكبر من t المستخرجة، أما تفسير اختبار F تبقى الفرضية كما وأن الاختبار هو 15.54 وبالتالي فإن النموذج معنوي وله القدرة على التخطيط والتنبؤ. كما يشير اختبار DW إلى حدوث تغيرات في البواقي مما يؤدي إلى تغيرات في قيمة الارتباط الذاتي لنفس القيمة الجدولية للارتباط الذاتي في المعادلة وهى 1.61، وبالتالي فإن قيمة DW تشير إلى أن لم يتم بها تحديد مدى الارتباط. وعليه فإن النموذج المقترح أظهرت نتائج تقديرات معاملات الانحدار المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والصادرات والواردات، إذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً ومحركاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، لأنها تؤدي دوراً مهما في مجال التنافسية الدولية في الاسواق العالمية.

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

1. حقق الميزان التجاري فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة، فقد تراوح ما بين 51089.0 مليون دينار سنة 2008 كحد أعلى و2515.0 مليون دينار كحد أدنى سنة 2002 خلال فترة الدراسة. ويعود ذلك إلى أن هناك أتجاه يشير إلى وجود علاقة بين تحركات ميزان المدفوعات وبين تحركات الميزان التجاري عن طريق الصادرات والواردات.
2. تراوح نصيب الفرد من التجارة الخارجية في ليبيا بين حد أعلى بلغ نحو 10356.36 دينار سنة 2014 وحد أدنى بلغ نحو1553.79 دينار سنة 2001، ويقدر الفرق بين الحد الأعلى والأدنى بنحو 8802.57 دينار، وقدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية بنحو 9004.54 دينار خلال الفترة الدراسة، ويدل ذلك على انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.
3. تراوح نصيب الفرد من الواردات في ليبيا بين حد أعلى بلغ نحو 7225.06 دينار سنة 2013 وحد أدنى بلغ نحو 402.52 دينار سنة 2000، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو 3168.64 دينار خلال فترة الدراسة ويعود ذلك على أن قيمة الصادرات أكثر من الواردات.
4. يتراوح معدل التغطية للاقتصاد الليبي بين نحو 336.91% كحد أعلى سنة 2006 وبين 63.45% كحد أدنى سنة 2014، وقدر متوسط معدل التغطية بنحو 192.68% خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة تعكس انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للواردات.
5. تتراوح نسبة معدلات التبادل التجاري ما بين 160.36 كحد أعلى سنة 2006 ونحو 30.2% سنة 2014 كحد أدنى، وقد بلغ متوسط معدل التبادل التجاري 90.00% خلال الفترة 2000-2020، وهذا يعكس انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الامريكي. وتعنى زيادة المعدل الصافي عن 100 ارتفاع الصادرات بالنسبة لقيم الواردات أي شراء كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات.
6. تراوح الميل المتوسط للتجارة الخارجية بين 165.99% سنة 2019 كحد أعلى ونحو 39.64% سنة 2000 كحد أدنى، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن انخفاض قيمة الواردات وارتفاع الناتج المحلي كان له تأثيراً يفوق تأثير الميل المتوسط للتجارة الخارجية مما أدى إلى انخفاضه.

7. وجود علاقة سببية باتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذلك أن الصادرات له اثر ايجابي وواضح على الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معامل التحديد في تفسير محددات تدفقات 63.3% التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالرغم من اختلاف معنويات المتغيرات التفسيرية. وأن إشارة المتغيرين موجبة كما هو متوقع، بحيث تسعى ليبيا إلى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول التي تشهد ازدهار اقتصادي. أضف إلى ذلك أن زيادة معدل النمو في الدولة المصدرة مما يدفع إلى تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، وهذا يشير إلى زيادة الصادرات السلعية للدولة التي تشهد ارتفاع معدلات النمو.

2.4 التوصيات:

1- ضرورة العمل على وضع حزمة من السياسات والإجراءات المناسبة لتفعيل الاقتصاد الليبي والتنسيق بين السياسة التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي.

2- العمل على تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات غير الضرورية وذلك من خلال تشجيع المشروعات الانتاجية والاستثمارية المحلية وزيادة قدراتها التنافسية في الاسواق الدولية من خلال المتابعة المستمرة لطبيعة ومواصفات المنتجات المنافسة.

3- العمل على تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات غير الضرورية وذلك خلال تشجيع المشروعات الانتاجية والاستثمارية المحلية.

4- دعم زيادة الحركة التجارية بين ليبيا ودول العالم من خلال تسهيل وزيادة فرص مساهمة الاستثمارات في المشروعات التنموية، وازالة المعوقات التجارية التي تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين ليبيا ودول العالم.

5- التأكيد أو العمل على ضرورة توفير استراتيجية متكاملة بين وزارة الخزانة ومصرف ليبيا المركزي بما يضمن توجيه مخرجاتهم وأهميته إعادة النظر في الإجراءات السابقة التي لا تستند إلى أسس علمية.

6- العمل على ضرورة توفير استراتيجية متكاملة بين وزارة الخزانة ومصرف ليبيا المركزي بما يضمن توجيه الاجراءات المبنية على اسس واضحة وشفافة.

7- ضرورة وجود منظومة أو بيانات وإحصائيات للسياسات المالية والنقدية والتجارية وتدفق ميزان المدفوعات تربط كافة المؤسسات القطاع العام ذات العلاقة.

المراجع:

الكتب:

1. حافظ شعيلي عمرو، الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، 2010.
2. خالة محمد المختار، أسلوب وتنبؤ الاقتصاد القياسي، مطبعة مجدي للكتاب، صنعاء، 2002.
3. عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، الخرطوم، 1998.
4. فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.

المجلات العلمية والمواقع الالكترونية:

1. أحمد إبراهيم محمد، أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي 1994-2002 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 70، بغداد، 2008.

2. أروى عبد الله الزيد، وآخرون، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020.
3. جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار، قدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون العدد 4، 2018.
4. حاتم حسن المتوكل، نحو استراتيجية قومية لتنمية الصادرات، منشورة شبكة المعلومات الدولية، 2004، (www.rayaam.com).
5. سعد عبد الله سيد أحمد الكرم، اتجاه حركة تجارة السودان الخارجية للفترة 2000-2017، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 18، 2021.
6. عبد الناصر عز الدين، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي: دراسة تحليله قياسية، مركز النظم للدراسات وخدمات البحث العلمي، 2003
7. عطية المهدى الفيتوري، الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، 1992.
8. محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد 50، أبوظبي، 2018.
9. مرتضى محمد صالح الدين عبد اللطيف، التجارة الخارجية العادلة دراسة استرشاديه للتجارة الخارجية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017.
10. رضا علي محمد بن صالح، خالد عبد السالم عمر امقيق، أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي علي النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية خلال الفترة من سنة 1993 الى سنة 2012، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية جامعة الزاوية، العدد الثاني، 2015.
11. رياض السيد عماره، وآخرون، تحليل التجارة البينية في مصر والسودان بتطبيق نموذج الجاذبية للصادرات الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، 2021.

الدوريات والنشرات:

1. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1990 – 2004، طرابلس، 2006.
2. الامم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 1999.
3. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والخمسون، طرابلس، 2012.
4. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الثاني والخمسون، 2008.
5. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
6. منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الموجز الاقتصادي الفصلي: انخفاض أسعار النفط، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد الرابع، يناير 2015.